دور الدستور
في حماية الوحدة الوطنية العراقية

م. م. نور الهدى آمان إبراهيم
وزارة التعليم العالي البحث العلمي - الدائرة القانونية، بغداد \ العراق

The Role of the Constitution in Protecting National Unity in Iraq

Assist. Lect. Noor Al-huda Aman Ibrahim
Ministry of Higher Education and Scientific Research - Law Dept., Baghdad / Iraq

المستخلص

تُعد الوحدة الوطنية في العراق تحديًا معقدًا وفرصة فريدة في آن واحد، نظرًا للتنوع الكبير في مكوناته الاجتماعية، العرقية، والدينية. بعد عام 2003، ومع التغيرات السياسية والأمنية المتلاحقة، واجه العراق تحديات كبيرة أثرت على مفهوم هذه الوحدة وسبل تحقيقها، يلعب الدستور العراقي دورًا بالغ الأهمية في حماية الوحدة الوطنية للبلاد، فهو بمثابة الإطار القانوني الأعلى الذي يحدد طبيعة الدولة، وينظم العلاقات بين مكوناتها المختلفة، ويسعى لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد والجماعات مع الحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه. لذلك يهدف البحث إلى التعرف على دور الدستور في حماية الوحدة الوطنية في العراق، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل البحث إلى أن الدستور لترسيخ الهوية الوطنية الجامعة، فإن الصراعات الداخلية وتفضيل الولاءات الفرعية (الطائفية والعرقية) على حساب الهوية الوطنية أضعف من قدرة الدستور على بناء شعور مشترك بالانتماء، كما يوصي البحث بأنه لضمان تطبيق الدستور بشكل عادل وفعال، من الضروري تقوية استقلالية القضاء وتفعيل دوره كحامٍ للدستور وحقوق المواطنين.

الكلمات المفتاحية: الدستور، الوحدة الوطنية، العراق.

Abstract

National unity in Iraq is both a complex challenge and a unique opportunity, given the great diversity of its social, ethnic, and religious components. After 2003, and with the successive political and security changes, Iraq faced significant challenges that impacted the concept of this unity and the means of achieving it. The Iraqi constitution plays a crucial role in protecting the country's national unity. It serves as the supreme legal framework that defines the nature of the state, regulates relations between its various components, and seeks to achieve a balance between the rights of individuals and groups while preserving Iraq's sovereignty and territorial integrity. Therefore, this research aims to identify the role of the constitution in protecting national unity in Iraq, using a descriptive and analytical approach. The research concludes that while the constitution consolidates a unifying national identity, internal conflicts and the preference for sub-loyalties (sectarian and ethnic) at the expense of national identity weaken the constitution's ability to build a shared sense of belonging. The research also recommends that, to ensure the fair and effective implementation of the constitution, it is essential to strengthen the independence of the judiciary and activate its role as a protector of the constitution and citizens' rights.

Keywords: Constitution, Protection, National unity, Iraq

المقدمة

تُعد قضية الوحدة الوطنية العراقية من أعقد المشكلات منذ قيام الدولة العراقية الحديثة، نظرًا للتركيبة السياسية والإثنية والدينية والقومية والعنصرية التي حددت طبيعة هذا الكيان. وقد اعتُبرت الأنظمة الحاكمة التي عرفتها الدولة العراقية الحديثة وشهدتها لعقود طويلة، والتي اتسمت سياساتها في الغالب بالشمولية والمركزية المفرطة وانتهاكات حقوق الإنسان، سببًا جوهريًا في عدم إيجاد حلول حقيقية لمشكلة الوحدة الوطنية وحقوق الإنسان، إذ كان هناك جزء كبير من مكونات الشعب العراقي مهمّشًا ومغيّبًا ومنتهكًا لحقوقه، واعتمدت الحكومات المتعاقبة على القوة المسلحة لقمع أي تهديد لوجودها في السلطة أو ما اعتبرته تهديدًا للوحدة الوطنية حسب فهمها، لذلك لم تكن قضايا حقوق الإنسان وتقاليد الحوار والتوافق جزءاً من سياسات الحكومات العراقية الحديثة وفي العهد الملكي وفي العهد الجمهوري، ثم عادت قضية الوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للظهور مجدداً بعد انهيار النظام الدكتاتوري السابق في 9 نيسان 2003 وما رافقه من انهيار لكافة مؤسسات الدولة وأجهزتها، مما أتاح الفرصة كاملة للمكونات الأساسية من الشعب والأقليات للتعبير عن أنفسهم وآمالهم ومطالبهم والتطلع إلى بناء الدولة العراقية الجديدة وفق أسس تحفظ حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

أولا: أهمية موضوع البحث

يتناول البحث دور الدستور في حماية الوحدة الوطنية وتعزيز الولاء والانتماء في العراق، ويأتي هذا الموضوع في ضوء أهمية الحفاظ على الهوية الوطنية والحفاظ على الوحدة الوطنية في مختلف الدول، فعندما يشعر المواطنون بالانتماء والولاء الحقيقي لوطنهم، فإنهم يعملون على تحقيق المصلحة العامة وتعزيز التعاون بين أفراده ومؤسساته، مما يحقق التنمية المستدامة في أوطانهم، تأتي أهمية هذه الدراسة، إذ تتناول موضوعًا حيويًا وهامًا في تعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز الانتماء والولاء للوطن، كما أنها تلبي الحاجة إلى دراسات علمية في هذا المجال، وتقدم مقترحات وتوصيات تُسهم في تحقيق هذه الأهداف بفعالية.

ثانيا: منهجية البحث

لكي يتحقق هدف البحث أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مما يفيد من استكشاف الحقائق العلمية واستنباط الأحكام من القانون العراقي والتشريعات الدولية والأدلة المستخدمة لمعرفة الدور الذي يلعبه الدستور العراقي في تعزيز وحماية الوحدة الوطنية، مما يفيد في الحصول على نتائج إيجابيو ومميزة.

ثالثا: الإشكالية

الوحدة الوطنية في أي مجتمع ضرورة أساسية، ومطلب يُقاس به مدى انسجام المجتمع وتقدمه، وقدرته على تحقيق حالة من الانسجام بين مختلف فئاته وقطاعاته. وعليه، فإن النظام السياسي هو المسؤول الأول والأهم عن تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها من خلال طبيعة العلاقة التي يبنيها مع المجتمع، والمشكلة الأساسية التي يقتضي إدراكها إن الانقسامات في أي مجتمع حالة طبيعية إذا ما كانت محكمة بضوابط وشروط الصراع السلمي، الهادف للتغيير والإصلاح وهي من سمات المجتمعات الحية المتطلعة للبناء العصري وتجاوز عوامل الفرقة والاختلاف وصولا للوحدة الوطنية لقيادة العملية السياسية والتعامل مع أزمات البلاد المتعددة بمنظور واحد وبرنامج ومنهاج موحد يمتلك قدرة التعامل مع المشكلات التي تتعرض لها أوضاع البلاد، تتناول مشكلة البحث المقترحة التحديات الجوهرية التي تواجه تطبيق الدستور العراقي في تحقيق أحد أهدافه الأساسية حماية الوحدة الوطنية، خاصة في الفترة الحاسمة التي تلت عام 2003، وهي فترة شهدت تحولات سياسية واجتماعية عميقة في العراق.

رابعا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية: -

1) بيان ماهية الوحدة الوطنية وأهميتها.
2) التعرف على الدور الذي يلعبه الدستور العراقي في تعزيز وحماية الوحدة الوطنية.
3) دور النظام السياسي والاحزاب السياسية في تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام 2003.

4) التعرف على مستقبل الوحدة الوطنية في العراق.
5) التعرف على أسباب ضعف الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق.

خامسا: أسئلة البحث

يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على عدة أسالة والتي قد تدور في سبيل التعرف على دول الدستور في حماية الوحدة الوطنية في العراق وذلك من خلال التالي: –

1) ما هو مفهوم الوحدة الوطنية؟
2) ما هو واقع الوحدة الوطنية في العراق؟
3) ما هو الدور الذي يلعبه الدستور العراقي في تعزيز وحماية الوحدة الوطنية، وما مدى فعالية هذا الدور في ظل التحديات الراهنة؟
4) ما هي المعوقات التي تواجه الوحدة الوطنية والتعايش السلمي؟
5) ما هي عقوبة المشرع العراقي لجريمة إثارة الفتنة الطائفية؟

سادسا: الدراسات السابقة

دراسة (نورى، 2019) والتي جاءت تحت عنوان الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام 2003، والتي تهدف إلى التعرف على كيفية تحقيق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في مجتمع منقسم طائفياً وقومياً، ومن أجل تحقبق هدف البحث إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى ان الديمقراطية هي الضمانة الاساسية لان الديمقراطية تتطلب المساواة بين جميع المواطنين دون اي تمييز او افضلية بسبب الطائفة أو الدين او المذهب او الراي السياسي، فضلاً عن انها تتطلب تأمين حرية الاعتقاد المطلقة دون ان يكون في ممارسة هذه الحرية انتقاص الحق او حرمان طائفة من طوائف المجتمع، كما توصي الدراسة ب تعزيز قيم الوحدة الوطنية والتعايش السلمي على اسس واقعية تقوم على اساس المشاركة وتقبل الآخر مهما كان اختلافه وضمان حقوق الآخر.

دراسة (الأسدي، 2019) والتي جاءت تحت عنوان الجزاء في جريمة إثارة الفتنة الطائفية، والتي تهدف إلى التعرف على الجزاءات القانونية التي فرضها المشرع العراقي

على مرتكبي جريمة إثارة الفتنة الطائفية بإعتبارها جريمة إرهابية خطيرة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدم استثناء المشرع العراقي جريمة اثارة الفتنة الطائفية من تطبيق الظروف القضائية المخففة وكذلك تشريعات العفو العام لا ينسجم هذا الاتجاه مع خطورة وطبيعة هذه الجريمة كجريمة إرهابية، كما توصي الدراسة بتعديل قانون مكافحة الارهاب بإضافة نص يتضمن فرض العقوبات التبعية والتكميلية وكذلك التدابير الاحترازية بحق مرتكبي جريمة اثارة الفتنة الطائفية على ان يكون فرضها وجوبياً وليس جوازياً، وتقييد حالات الاعفاء أو الغائها نهائياً. دراسة (مهدي، 2011) والتي جاءت تحت عنوان مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق أنموذجا، والتي تهدف إلى معرفة دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية في العراق، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى ان التعايش السلمي يسهم في تحقيق الاندماج بين فئات المجتمع المختلفة، كما انه يسهم في تحقيق الاستقرار والامن في المجتمع، وفي تعزيز الثقة والاحترام المتبادلين، كما توصي الدراسة ب عدم الربط بين العلاقات والروابط الشخصية والاجتماعية وبين المواقف والآراء والانتماءات السياسية.

المبحث الأول
الأساس القانوني للوحدة الوطنية

الوحدة الوطنية لأي شعب هي أساس البناء الحضاري والتقدم والتطور والتقدم في جميع المجالات. فبدونها يفقد الشعب مقومات أمنه واستقراره، وقدرته على احتواء الأزمات الناجمة عن الاختلافات العرقية والدينية والمذهبية. ومن هذا المنطلق، تحرص القيادة الوطنية للشعب دائمًا على الحفاظ على الوحدة الوطنية وسد جميع الثغرات والثغرات في جدرانها، حتى لا تتسلل منها رياح الفرقة والغربة والانفصال، أو تصبح بوابات لنفوذ الدول الأخرى، والعبث بمقدرات الشعب ومصالحه وخصوصياته، وتحريض مكوناته على بعضها البعض، سعيًا لإيجاد موطئ قدم لها للتدخل في شؤونه الداخلية، واختراق مصالحها وأهدافها غير المشروعة[1].

المطلب الأول مفهوم الوحدة الوطنية

نقول إن هذا المفهوم ينقسم إلى قسمين، أحدهما مكمل للآخر، كما يلي:

الوحدة: هي اجتماع الأشياء والأفراد في جماعة واحدة، أي جمع الأشياء المتفرقة في كل واحد.

أما القومية، فهي: انتماء شخص أو أشخاص، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو المذهبية أو الدينية، إلى دولة محددة، يحملون جنسيتها ويلتزمون بها، باعتبار ذلك (أي أن الدولة ليست إلا جماعة من الناس تستقر في إقليم محدد، سواء كان إقليمًا أو وطنًا، وتخضع لحكومة منظمة). وهناك رأي آخر لدى بعض الباحثين المخالفين، وخاصةً أصحاب الفكر السياسي المعاصر، حول مفهوم الوحدة، وهو أنها: اتحاد طوعي بين جماعة أو جماعات تدرك أن وحدتها تجلب لها مزيدًا من النمو والمزايا الاقتصادية والسياسية، وتعزز مكانتها على الصعيدين الدولي والعالمي[2].

1- مهدي، عبير سهام. (2011). مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق أنموذجا.حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، مج4، ع7، ص171.

2- البغدادي، عز الدين محمد ٢٠١٧، دفع الصولة عن نظرية الدولة، مطبعة شارع المتنبي، ط1، ٢٠١٧، بغداد، العراق.

أولا: أهمية الوحدة الوطنية

تمتد أهمية الوحدة الوطنية إلى الفرد والمجتمع[1]:-

1 - إن وقوف أبناء الوطن صفاً واحداً يعزز قوتهم وترابطهم، ويمنحهم الثقة بالنفس لمواجهة أي عدوان، سواءً كان خارجياً أو داخلياً، متمرداً أو متطرفاً. وهذا يحفظ وطنهم وأنفسهم من شروره ومضاره، فهو يشمل الجميع، لا فرداً واحداً.

2 - كما أن للوحدة الوطنية فائدة عظيمة إذا تحققت من خلال الحد من حدوث المشكلات الاجتماعية الداخلية التي تعاني منها العديد من المجتمعات، وخاصةً إذا كانت مكونة من جماعات دينية ومذاهب متعددة. كما أن هذه المشكلات والمضار تضر عموماً بالمصلحة العامة. ومن أهم جوانب الوحدة التي تساعد على مواجهة هذه التحديات شيوع مفاهيم المحبة والصداقة والتعاون، لما لها من أثر فعال في مواجهة ومجابهة التخريب والجرائم[2].

3 - يُسهم بفعالية وأمانة وإخلاص في النهوض بجميع قطاعات الدولة، ويُمهّد الطريق لمستقبل مشرق، مُفعم بالتفاؤل والجدية، لجميع فئات المجتمع.

4 - يُولّد الطمأنينة والأمان لجميع أفراد المجتمع، إذ يشعرون بأنهم شعب واحد، لا سيما عندما يتوافق ذلك مع مبادئ العدل والمساواة في الدولة التي تحكم هذا المجتمع، فيشعر الجميع بالمساواة أمام القانون، الذي يحميهم من أي تجاوز أو ضلال.

5 - يُكسب الفرد شعورًا بالانتماء لوطنه، والتعلق به، وحبه له ولشعبه، ويتجلى ذلك من خلال تفانيه في العمل، فيعمل ويسعى لتطوير ذاته ليصبح عنصرًا فاعلًا ومنتجًا في نهضة وطنه، الذي يُمثل دولة الجميع.

ثانيا: الوحدة الوطنية والواقع العراقي

تُعدّ مسألة الوحدة الوطنية العراقية من أعقد المشكلات منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ويعود ذلك إلى أسباب عدة، أبرزها: البنية السياسية، والتركيبة العرقية والدينية

1- إلياس، ضاري رشيد (٢٠٠٤)، الحرب على العراق: الأهداف والنتائج وأهمية الوحدة الوطنية مطبعة المستقبل، بيروت، لبنان، ص25.

2- سامية محمد جابر، ٢٠١٢، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعارف الجامعية، ط١، ٢٠١٢ الإسكندرية، مصر، ص10.

والقومية التي حددت طبيعة هذا الكيان. وقد كانت الأنظمة الحاكمة التي عرفتها الدولة العراقية لعقود، والتي اتسمت سياساتها في الغالب بالشمولية والمركزية المفرطة، سببًا أساسيًا في إخفاق إيجاد حلول حقيقية لمشكلة الوحدة الوطنية. فمنذ عام 1921 وحتى عام 2003، عانت شريحة كبيرة من الشعب العراقي من التهميش والإقصاء على الدوام. واعتمدت الحكومات المتعاقبة على القوة المسلحة لقمع أي قيود تؤثر على وجودها في السلطة أو تعتبرها تقييدًا للوحدة الوطنية، حسب فهمها. وبالتالي، لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزءًا من سياسات العراق الحديث. ثم عادت قضية الوحدة الوطنية للظهور بعد سقوط النظام السابق في 9 نيسان/أبريل 2003، وما رافقه من تفكيك لكافة مؤسسات الدولة وأجهزتها، مما أتاح فرصة كاملة للمكونات الأساسية من الشعب والأقليات للتعبير عن ذاتها وآمالها ومطالبها وتطلعاتها لبناء الدولة العراقية الجديدة وفق أسس تحفظ حقوقها.

ثالثا: مقومات الوحدة الوطنية في العراق

– شكل النظام السياسي ومضمونه: يتحمل النظام السياسي، إلى حدٍ جوهري، مسؤولية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية. وتلعب طبيعة النظام السياسي وخياراته وسياساته أدوارًا جوهرية، إيجابًا أو سلبًا، في توفير مناخ التوافق والتعايش السلمي، أو في تفكيكه وتمزيقه. فالنظام السياسي الذي يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع، ويلبي احتياجاتهم ويلبي رغباتهم، ويحقق لهم أعلى مستويات العدالة والمساواة، يكون قد خطا خطوات متقدمة نحو تعميق مشاعر الولاء والانتماء للوطن.

– الشعب بمختلف مكوناته وشرائحه: لا يستطيع النظام السياسي وحده تهيئة جميع شروط ومتطلبات الوحدة الوطنية، وإنما يحتاج إلى جهود الشعب بكل مكوناته، باعتباره المكون الأساسي للدولة. يمثل الشعب برموزه الدينية والشعبية، ونشاطه السياسي والفصائلي، ركيزةً أساسيةً وعمودًا فقريًا في تعزيز اللحمة الداخلية وتعميق خيار التوافق المدني، وذلك وفق جملة من الالتزامات، منها: أن تكون مكونات الشعب المختلفة مهيأةً لقبول بعضها البعض نفسيًا وعقليًا وسلوكيًا. ويعني القبول بالضرورة الاعتراف بالآخر وجودًا وفكرًا ومشاركةً واحترامًا للتوجه الذي يحمله والمواقف التي يتخذها في أي مجال.

ثم تأتي خطوةٌ مهمةٌ تتمثل في تفعيل وتحفيز أشكال التفاعل والتضامن اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا ووطنيًا، فلا تعايش دون انفتاح وتواصل وتفاعل[1].

– مدى تحقق الحرية داخل الدولة: ترتبط الحرية بالعدالة. فالعدالة تولّد الحرية والتسامح، ولكن لا حرية دون ديمقراطية تُحقق حرية الفكر للفرد داخل الدولة. ومن أهم ضمانات حرية الفكر[2]:

1) حرية التعليم، فالفكر مرادفٌ للمعرفة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التعليم. عندما تصبح المعرفة سلعةً تُشترى وتُباع، فإنها تُصبح حكرًا على القادرين، وتُمثل مصالح الطبقات المقتدرة اقتصاديًا.
2) ترسيخ مبدأ الشرعية من خلال سيادة القانون في جميع أنحاء الدولة.
3) كشف الحقيقة للشعب، فالحرب النفسية من أخطر الأسلحة على الوحدة الوطنية. وقد تفاقم خطر هذه الحرب مع الاكتشافات العلمية الحديثة، التي تُصعّب إخفاء المعلومات الحيوية عن الأعداء (الأقمار الصناعية، وأجهزة التجسس، ووسائل الاتصال السمعية والبصرية). وهذا ما سهّل على الدول المتقدمة معرفة أدق أسرار الدول الأخرى.

– تكريس مفهوم المواطنة: إن الوحدة الوطنية والشعور بالانتماء للوطن تأتي دوماً كنتيجة وأثر الشروط والتزامات غاية في الأهمية (المواطنة الكاملة المتساوية في الحقوق والواجبات ولاشى يصون الوحدة الوطنية ويحمي مكاسبها كتكريس مفهوم المواطنة الكاملة.

رابعا: أسباب ضعف الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق:[3]

- حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد وضعف أدائها السياسي.
- تدهور الوضع الأمني والاقتصادي للبلاد.

1- عزو محمد عبد القادر ناجي محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث، ج 1، الحوار المتمدن، العدد (2609)، 7/4/2009

www.ahewar.org/ar/show.art.asp?aid=169057

2- مهدي، عبير سهام، مصدر سبق ذكره.

3- عامر حسن فياض وعلي عباس مراد مدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث، ج 1، مطبعة وزارة التعليم العالي بغداد 2008.

- التمييز بين طائفة أو مذهب أو حزب على آخر.
- عدم المساواة بين أفراد المجتمع وعدم تحقيق العدالة بينهم.
- ضعف الديمقراطية وتقييد الحريات.
- ضعف الوعي الثقافي للمجتمع وافتقاره إلى المناعة الفكرية أو الثقافية التي تمنعه من الانزلاق في نيران الفتنة أو الاستجابة لضغوط القوى الخارجية التي تهدد السلم الأهلي[1].

إن وجود هذه العوامل والأسباب يدفع الأفراد نحو التطرف واللجوء إلى جماعتهم أو مذهبهم أو طائفتهم. وهذا يؤدي إلى تعزيز الهويات الفرعية، وإضعاف الهوية الوطنية. ويتحقق ذلك من خلال تراجع روح الانتماء والانتماء إلى هوية وطنية جامعة. إن لتحطم الهوية وأزمة هويتها تأثيرًا بالغًا على اختلال توازن أي مجتمع يتعرض للظروف التي يمر بها المجتمع العراقي، والتي أثرت بشكل جوهري على أسس هويته ووحدته الوطنية، مما جعل تماسكها متذبذبًا ويحتاج إلى إعادة صياغة جادة من جديد.

أهم الوسائل الأساسية لتحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها[2]:

- أهمية الحوار كوسيلة للتعبير عن الرأي، ومنهج حياة، وإطار لتحقيق التعايش المشترك، من خلال منهجية شاملة تلتزم بالمبادئ والمعايير الوطنية.
- الاختلاف والتنوع الفكري قانون كوني وواقع تاريخي، فلا يمكن إلغاؤه أو تجاوزه، بل يجب ضبطه، وتوخي الحقيقة والموضوعية والعدالة، وتحديد مرجعيته بالدستور والثوابت الوطنية.
- ضمان حرية التعبير وفق المعايير الدستورية والقانونية المتعارف عليها، والتأكيد على ضرورة محاسبة من يخالف الثوابت الوطنية، أو المصالح المتفق عليها، أو حريات الآخرين.
- تنمية الروابط بين جميع المكونات العرقية داخل المجتمع الوطني، بما يؤدي إلى تماسكها واندماجها في كيان اجتماعي وسياسي واحد. وهذا يعني أن يكون جميع أفراد هذا المجتمع مخلصين للدولة، أو للمجموع الذي ينتمون

1- عبد الأمير علي الهاشمي مفهوم المصالحة عند المالكي والهاشمي الانترنيت:
http://www.iraker.dk/index.php?option-com-content&lask=view&id-5385&Itemid-2

2- مهدي، عبير سهام، مصدر سبق ذكره.

إليه، على حساب الولاء لأفرادهم. بمعنى آخر، يجب أن يُقدّم ولاءهم للوطن الواحد على أي ولاء محلي[1].

- وإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن التفاعل والتواصل المستمر بين جميع أفراد المجتمع الوطني، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة للجميع، إلا أن هذا وحده لا يكفي لبلورة مجتمع وطني منسجم ما لم يصاحبه أو يتبعه شعور بالانتماء إلى المجتمع الوطني ككل.
- إن تحقيق الوحدة الوطنية مسعى لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الإرادة المستقلة والعمل الدؤوب للنظام السياسي وجميع أفراد المجتمع الوطني. وفي هذا الصدد، يقول الدكتور برهان غليون: (روابط الوحدة غير موجودة، ولا ينبغي أن نعتقد أنها موجودة بالفطرة، بل يجب أن نخلقها بالعمل الدؤوب)[2].
- اقتراح برنامج وطني لبناء عراق جديد يرتكز على فكرة المواطنة الصادقة، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الطائفة، واعتماد أساليب سياسية سليمة.
- التوعية والإعلام، من خلال وسائل التنشئة السياسية التي تُعزز الروابط والصلات بين أفراد المجتمع من جهة، وبينهم وبين النظام السياسي من جهة أخرى.
- توفير وتشجيع فلسفة تربوية وطنية تُركز على إحياء الهوية الوطنية الشاملة والجامعة.
- إبراز دور المؤسسة العسكرية وتفعيله، لارتباطها الوثيق بالتماسك الاجتماعي، فالجيش هو البوتقة الحقيقية للاندماج الاجتماعي في الدولة الحديثة. إن اعتماد معايير الاختيار والجدارة والأهلية سيكون نموذجًا حيًا للتعددية الجديدة في العراق.
- إن نجاح أي إصلاح سياسي وديمقراطي يعتمد على الأسس الاقتصادية لأي بلد. ولا يُمكن أن ينجح تبني نهج الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية إلا إذا توفرت الأسس الاقتصادية المناسبة لتحويل التطلعات السياسية والاجتماعية إلى واقع ملموس.

1- فكرت نامق عبد الفتاح، دور الجامعات في تعزيز الوحدة الوطنية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث في كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، 2009، ص 3.

2- أحمد محمد الكبيسي الوحدة الوطنية مفاهيمها وإبعادها www.almethaq.info

المبحث الثاني
المعوقات التي تواجه الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق

من اهمها:

- بعد عام 2003، واجهت الدولة العراقية إخفاقًا كبيرًا في ترسيخ الوحدة الوطنية والتعايش السلمي. رغم أن دستور 2005 تضمن نصوصًا حول الحقوق والمساواة، إلا أن العدالة الاجتماعية ظلت غائبة، يكمن جزء من المشكلة في افتقار الدستور لآليات وضمانات واضحة لتطبيق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي. هذا النقص أدى إلى فشل في ترسيخ هذه المبادئ، وتدهور ملحوظ في العلاقة بين المواطن والدولة.[1]
- تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية، بدءًا من القومية والدينية واللغة، وانتهاءً بالقبيلة والطائفة، وتعدد الولاءات والانتماءات، حيث يجذب كل منها مشاعر الولاء الاجتماعي حوله[2].
- العوامل القبلية والطائفية والمذهبية والعرقية. تُعد الانقسامات ذات الطابع العشائري والطائفي والعرقي من العوامل المؤثرة على الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في الدولة العراقية. ويرى البعض أن تحقيق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي أمر صعب نظرًا لعدم وجود مجتمع متجانس أصلًا، نظرًا لوجود انقسامات اجتماعية داخله.
- عانى العراق من ضعف المواطنة على حساب الهويات المجزأة (الطائفية، العرقية، القبلية، المناطقية)، مما أدى إلى تفكك الهوية الوطنية الجامعة. إن تفكك الدولة العراقية كان خطأً استراتيجيًا دفع المواطنين للالتجاء إلى هذه

1- نورى، إسراء علاء الدين. (2019). الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام 2003.مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج 12، ع42، ص367.

2- عبد السلام ابراهيم البغدادي الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1993.

الهويات الفرعية، يتميز النسيج الاجتماعي العراقي بتنوعه الكبير الذي يشمل قوميات متعددة: عرب، أكراد، تركمان، أديان متنوعة: الإسلام، المسيحية، بالإضافة إلى طوائف مختلفة داخل كل دين (سنة وشيعة في الإسلام، كاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت في المسيحية)، قبائل وعشائر[1].

هذا التنوع خلق تباينًا في مشاعر المواطنين وانتماءاتهم، وأصبح عاملًا محتملاً يهدد وحدة النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية. وقد تفاقم هذا الوضع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث انحرفت الأحزاب والمنظمات السياسية عن مبادئها وعملت على أسس عرقية وطائفية.

- **ضعف الهياكل الاقتصادية:** يؤدي ضعف الهياكل الاقتصادية إلى ضعف الهياكل الاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من وفرة الموارد الاقتصادية وفرص التنمية الاقتصادية في العراق، إلا أنه يُصنف من بين أقل الدول نمواً. ويرجع ذلك إلى أن اقتصادها يتميز بانخفاض مستوى دخل الفرد، والإنتاج غير المتناسب، وسوء توزيع الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، والتفاوت غير المتكافئ في التجارة والصناعة[2].

المطلب الأول: دور النظام السياسي والاحزاب السياسية في تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام 2003

يلعب النظام السياسي والأحزاب السياسية دورًا في تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي من خلال دورهما الوظيفي كضامنين للأمن، والذي ينبغي أن يكون أساسًا للعمل البناء في المرحلة الراهنة. لطالما كان غياب الشعور بالأمن وغياب الدولة عن كثير من مناحي الحياة العاملَ الرئيسي في إثارة التناقضات. ومع تنامي هذا الأساس، تتأثر تصورات المواطنين وسلوكهم بشكل خطير. ولتحقيق الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، يجب على النظام السياسي والأحزاب والقوى السياسية السعي جاهدةً لإقامة نظام اجتماعي عادل،

1- نورى، إسراء علاء الدين. (2019).، مصدر سبق ذكره ص 368.

2- عبير سهام مهدي التعايش السلمي ودوره في تعزيز الوحدة الوطنية مؤتمر التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل كلية العلوم السياسية والاجتماعية جامعة السليمانية. السليمانية العراق. 4 – 5 نيسان 2011.

واستخدام جميع الوسائل المتاحة لإعادة ترتيب البيت العراقي على أسس العدالة، دون محاباة أو تمييز، وبسرعة تتناسب مع حجم المحنة العراقية[1].

وما يهم المواطن العراقي اليوم هو توفير الأمن والخدمات الأساسية الضرورية للحياة اليومية، بالإضافة إلى تفعيل القانون بما يساهم في اجتثاث الفساد وتفعيل الإجراءات الثقافية والإعلامية المؤثرة على العمل لمكافحة الإرهاب والعنف والانتقال نحو سياسة الحوار الديمقراطي ومحاربة التمييز القومي والديني والطائفي والاستقطاب الطائفي والديني الراهن ونشر الثقافة الديمقراطية والإعلام الإنساني النزيه والتخلي عن السياسات الشوفينية والقومية الضيقة الأفق وإقصاء الآخرين والتأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في عملية التثقيف الاجتماعي والثقافي وخاصة الثقافة القانونية نحو نشر الوعي والاستقرار في المجتمع العراقي انسجاما مع ما تقوم به الأحزاب الوطنية العراقية في الدعوة إلى نبذ الطائفية والشوفينية وتعميم الديمقراطية عمليا من خلال حراك المساهمين الفاعلين في مجالات القانون وحقوق الإنسان والمثقفين مع الاستفادة من التجارب العالمية التي عاشتها الشعوب الأخرى بما يتوافق مع الواقع العراقي.

كما يخفف من وطأة المعاناة المتراكمة للعراقيين الذين يعانون اليوم من الطائفية والقومية والدينية – الصراعات، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري والآفات الاجتماعية التي تنخر المجتمع العراقي، وإعادة الثقة بالقضاء العراقي وتحميله المسؤولية الوطنية الكاملة في تشكيل هيئات التحقيق والإحالة والحكم، مع ضرورة إعادة النظر في عملية اختيار القضاة ورفض الأحزاب السياسية إقامة البدائل القضائية والتشكيلات الجزائية والإجراءات السيادية التي تحقق التوازن الاجتماعي وتساهم في تعميق الشرخ القائم، والالتزام بحماية القضاة ودعوة المختصين القانونيين إلى إجراء دراسات عاجلة لتشخيص وتحديد الخلل الذي أحدثته السلطة في القوانين تمهيداً لإجراء عملية تغيير أو تعديل نصوص القوانين بما يتناسب مع ما تتطلبه المرحلة والتغيير الدستوري والمدني الجديد، وصولاً إلى عملية الإصلاح القانوني الحقيقي الذي يجب الاستعداد له وفقاً لمتطلبات

1- نورى، إسراء علاء الدين. (2019). الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام 2003.مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج12، ع42، ص368.

المرحلة الجديدة والقوانين المتوافقة معها، وتطوير تلك القوانين ومواءمتها بما يتوافق ويدعم مسيرة الوحدة الوطنية والتعايش السلمي[1].

ومن أهم متطلبات العدالة الانتقالية حماية المجتمع من الفوضى ورغبة الانتقام التي يغذيها استمرار الوضع الأمني على حاله، وإصدار قوانين تعالج الوضع الراهن، على أن تنبع هذه القوانين من مصالح الشعب وحاجاته. إن ترسيخ الأسس العامة للديمقراطية في السلوك والممارسة اليومية في المجتمع العراقي، ونزع سلاح الأفراد وحصره بيد الحكومة، مهمات أساسية تُسهم في حفظ الأمن العام، كما تُسهم في استتباب الأمن والطمأنينة، مما يؤدي إلى حالة من الاستقرار ومجتمع يسوده القانون. وهذه المهمة يجب أن تضطلع بها جميع شرائح المجتمع العراقي[2].

المطلب الثاني: السبل الدستورية لتعزيز الوحدة الوطنية

يتألف دستورنا من ديباجة ومائة وأربعة وأربعين مادة موزعة على ستة فصول. يُخصص الفصل الثاني للنص على حزمة من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها المواطنون العراقيون. وفي إطار الحقوق المدنية والسياسية، يُؤكد الدستور على مبدأ المساواة أمام القانون دون تمييز، ويمنح الأفراد الحق في الحياة والأمن والحرية. وتنص المادة 16 على تكافؤ الفرص، كما تؤكد على حرمة المساكن واستقلال القضاء، وتُشير إلى مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون". وينص على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، وأنه لا يُحاكم على التهمة نفسها بعد الإفراج عنه إلا إذا ظهرت أدلة جديدة. كما يؤكد على عدم رجعية القوانين ما لم ينص على خلاف ذلك. ويُعدد الدستور العديد من الحقوق السياسية، كالحق في التصويت والترشح. ويتبع ذلك سلسلة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهذه منطلقات يمكن الاستفادة منها وتوظيفها لخدمة أغراض نبيلة. يجب أن نعلم أن الدستور العراقي الدائم لعام 2005 هو الوثيقة

1- نورى، إسراء علاء الدين. (2019).

2- زهير كاظم عبود خطوات تعزز المصالحة الوطنية والسلام الأهلي في العراق جريدة الاتحاد ص ص 3 – 4 الانترنيت: http://www.alitthad.com/index.php?

القانونيــة الأساســية لبنــاء دولــة القانــون، وعلــى الجميــع معالجــة الخلافــات والاتفاق والعمــل علــى تحقيــق المشــروع الوطنــي، لأن... مصيــر الأمــة العراقيــة يتوقــف علــى عاملين[1]:

أ. دستورها وكيفية تطبيقه.

ب. مدى الاحترام الذي يحظى به لدى العراقيين.

ومن واجب الأقاليم والمحافظات ألا تنظر إلى الحكومة المركزية في بغداد بعين الريبة والشك في كل ما تصدره، كما من واجب الأقاليم ألا تتعامل معها بمنطق الاستعلاء عليها. يجب ترشيد واستخدام مفهوم الفيدرالية استخدامًا عقلانيًا وموضوعيًا، انطلاقًا من فرضية أساسية مفادها أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هما المرجع السياسي لكل من الوحدة الوطنية والفيدرالية. لذا، فإن أحد أهم مفاتيح الاستقرار هو دستور يعكس مضمون مصالح المكونات العرقية والدينية في العراق، ويتحقق ذلك من خلال عملية توافقية تحظى بتأييد شعبي. من الضروري ترسيخ حقيقة أن العراق بلدٌ متعدد الطوائف والأديان والانتماءات بما يحفظ خصوصيته من جهة، والوئام الوطني من جهة أخرى، شريطة أن يسوده في الوقت نفسه مناخٌ من الحريات وحقوق الإنسان الراسخة. وتتطلب هذه المهمة بناء مؤسسات وطنية حرة تتولى تعزيز هذا التنوع من خلال ثقافة التسامح وقبول الآخر، مما يُسهم أكثر من أي شيء آخر في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والوحدة الوطنية والديمقراطية في آنٍ واحد. ومن ضمانات نجاح التجربة الديمقراطية في العراق صياغة قواعد دستورية تضمن الحقوق الأساسية والحريات الشخصية للأفراد، وبناء علاقات متكافئة بين الدولة وجميع الكيانات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وجعل حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية حقًا شخصيًا والعمل على تأمينها بما لا يؤثر سلبًا على حقوق وحريات الآخرين، تطبيقًا لمقولة: تنتهي حريتك حيث تبدأ حرية الآخرين، وتبدأ حريتك حيث تنتهي حرية الآخرين.[2]

1- فتح جعفر صادق، مداخل تحقيق الوحدة الوطنية، مجلة الجامعة العراقية، العدد51، ج3، س537.

2- تقرير الشرق الأوسط رقم (19) السياق القانوني السياسي دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ملف العدد (298)، كانون الأول 2003، ص 154 وفي: صلاح النصراوي: العراق الجديد نحو مزيد من الواقعية – الانتخابات العراقية وتحديات بناء الدولة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (263) كانون الثاني 2006، ص 115.

أولا: دور الدستور في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق

الدستور هو العمود الفقري لأي دولة حديثة، فهو الإطار الذي يحدد العلاقة بين الحكومة والشعب ومختلف مكونات الدولة. في العراق، ذي التنوع العرقي والمذهبي، يمثل الدستور الوثيقة الأهم في تحقيق الاستقرار وضمان حقوق الجميع. ومع ذلك، لطالما كان موضع خلافات وتأويلات متعددة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

عندما أُقر الدستور العراقي عام 2005، كان الهدف منه بناء دولة ديمقراطية اتحادية تضمن حقوق جميع المكونات. لكنه في الوقت نفسه، ترك بعض القضايا مفتوحة، مما أدى إلى تفسيرات متباينة، لا سيما في القضايا التالية[1]:

- توزيع الثروات الطبيعية: خاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز.
- صلاحيات الإقليم: مقابل صلاحيات الحكومة الاتحادية.
- ملف كركوك والمناطق المتنازع عليها.
- آليات تنفيذ القرارات الدستورية وحسم الخلافات.

هذه التباينات خلقت أزمات سياسية واقتصادية بين الطرفين، مما جعل من الضروري العودة إلى الدستور ليس كوثيقة خلاف، بل كأداة للحل.

ومنذ توليه منصبه، أدرك محمد شياع السوداني أن أي تقدم في العراق لا يمكن تحقيقه دون استقرار العلاقة بين بغداد وأربيل. لذلك، تبنى نهجًا يعتمد على:

- الاحتكام إلى الدستور كمرجعية أساسية لحل النزاعات، بدلاً من اللجوء إلى الحلول السياسية المؤقتة.
- معالجة الملفات العالقة من خلال الحوار المباشر مع قيادة إقليم كردستان، مع التركيز على الحلول الدائمة.
- إيجاد آلية واضحة لتوزيع الموارد المالية بحيث تكون عادلة لكل الأطراف وتستند إلى القانون.
- دعم مشاريع المصالحة الوطنية التي تعزز روح المواطنة وتقلل من الانقسامات السياسية.

1- هوشيار مظفر علي أمين، الدستور العراقي وتعزيز الوحدة الوطنية رؤية واقعية لتجاوز الخلافات، بحث منشور على الإنترنت بتاريخ 2/2/2025.

مـن جانبـه، لـم يتعامـل نيجيرفـان بارزاني مـع الأزمة بيـن المركـز والإقليم من منظـور الصـراع، بل مـن منظور التكامـل. يـرى البارزاني أن اسـتقرار أربيـل جزء من اسـتقرار بغـداد والعكس صحيح، ويصـرح مرارًا بـأن العلاقة مع بغداد يجـب أن تكون قائمـة علـى الشـراكة الحقيقيـة، وليس علـى المواجهـة. لذلـك، كان دوره معـززًا لدور السوداني من خلال[1]:

- التأكيد على التزام الإقليم بالدستور كأساس للعلاقة مع الحكومة الاتحادية.
- الانخراط في حوار مستمر مع بغداد للوصول إلى حلول متوازنة في الملفات الخلافية.
- تعزيز الاستقرار الداخلي في الإقليم لمنع أي تصعيد يؤثر على العملية السياسية الوطنية.
- التعاون في القضايا الأمنية والعسكرية، خاصة في ملف محاربة الإرهاب وتنسيق العمل بين القوات الاتحادية والبيشمركة.

يدرك نيجيرفان بارزاني، بصفته شخصية استراتيجية تمتلك رؤية واقعية، أن الحلول الجذرية تتطلب تفاهمات متبادلة، وهو ما انعكس في مواقفه الداعمة للوصول إلى حلول مستدامة مع بغداد.

ثانيا: عقوبة المشرع العراقي لجريمة إثارة الفتنة الطائفية

تُعد جريمة إثارة الفتنة الطائفية من الجرائم الإرهابية التي نصّ قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005 على عقوبة الإعدام لمرتكبها، وفقًا للفقرة الأولى من المادة الرابعة. وتسري هذه العقوبة على الفاعل الأصلي، والمساهمين والمخططين والممولين. كما فرض المشرع عقوبة على كل من أخفى عمدًا فعلًا من الأفعال المكونة للجريمة أو آوى مرتكبها، كما سنفصله في الفقرات التالية:

1- هوشيار مظفر علي أمين، مصدر سبق ذكره.

1 – عقوبة الفاعل الأصلي

شدّد المشرع العراقي العقوبة الجنائية لهذه الجريمة في قانون مكافحة الإرهاب بفرض أشد العقوبات وأقساها، وهي عقوبة الإعدام، نظرًا لخطورة هذه الجريمة، وخطورة نتائجها، وكثرة حدوثها في الآونة الأخيرة[1].

في حين تم أخذ خطورة العواقب في الاعتبار عند تحديد العقوبة في قانون العقوبات، قبل تعليق الأحكام المتعلقة بهذه الجريمة مع نفاذ قانون مكافحة الإرهاب، فإن عقوبة هذه الجريمة منصوص عليها في المادة 195 من قانون العقوبات بالسجن المؤبد[2]، عندما لا تكون الجريمة مصحوبة بظرف مشدد، فإن الظرف المشدد هنا هو اندلاع الحرب الأهلية والفتنة الطائفية. وتكون العقوبة الإعدام إذا كانت الجريمة مصحوبة بظرف مشدد، وهو تحقيق النتيجة المقصودة التي سعى إليها الجاني، وهي اندلاع الحرب الأهلية أو الفتنة الطائفية[3]، ومن المعلوم أن هذه الجريمة، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، لا تعتبر جريمة حدود أو قصاص. وبالتالي، فهي جريمة تعزير، والعقوبة عليها بيد الإمام. روي أن النبي محمدًا صلى الله عليه وسلم أمر بقتل كعب بن الأشرف، وفي حادثة أخرى أمر بقتل رافع بن أبي الحقيق. وهما يهوديان كانا يحرضان على النبي ويسعيان لإثارة الفتنة بين المسلمين في المدينة المنورة[4].

2 – عقوبة المساهمين

من المعلوم أن المشرع العراقي ساوى بين الفاعل الأصلي والشريك في جريمة إثارة الفتنة الطائفية. ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أن هذا الحكم لا ينطبق مع احكام

1- نصت المادة (86) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل على أن عقوبة الإعدام هي عقوبة الإعدام هي شنق المحكوم عليه حتى الموت.

2- عقوبة السجن المؤبد من العقوبات الأصلية التي نصت عليها المادة (87) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل وهي عقوبة سالبة للحرية لمدة عشرين سنة، وشددت عقوبة السجن المؤبد إلى السجن مدى الحياة ولا تنتهي إلا بوفاة المحكوم استنادا لأمر المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة رقم 31 القسم 2 المؤرخ في 31/9/2003.

3- حمد عودة الجبور، الجرائم الواقعة على أمن الدولة وجرائم الإرهاب، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2009، ص 17.

4- اردلان، نور الدين محمود احكام الجرائم الماسة بامن الدولة في القانون والشريعة الاسلامية – دراسة مقارنة منظمة نشر الثقافة القانونية للطباعة والنشر (c...p.) كردستان العراق 2008، ص 92.

الشريعة الاسلامية التي لم تخضع المساهم التبعي للنص الذي يقرر عقوبة المساهم الاصلي ذلك ان المساهم التبعي دائماً يعاقب بعقوبة تعزيرية[1]. هناك نوعان من الاشتراك في الجريمة في الشريعة الإسلامية. الأول هو الاشتراك المباشر، أي اشتراك شخصين في ارتكاب الركن المادي للجريمة، ويُسمى هذا في قوانين العقوبات "تعدد الفاعلين الأصليين". أما النوع الثاني فهو الاشتراك بالتسبب، حيث يقوم شخص أو أكثر بتحريض الفاعل الأصلي أو الاتفاق معه أو مساعدته، أو مساعدته أو معاونته على ارتكاب الجريمة[2].

وقد ركز فقهاء الشريعة الإسلامية على توضيح أحكام الاشتراك المباشر، وأغفلوا توضيح الاشتراك بالتسبب. ويعود ذلك أساسًا إلى تركيزهم على جرائم الحدود والقصاص، لأنها ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان. أما جرائم التعزير، فهي قابلة للتغير والتغيير من وقت لآخر ومن مكان لآخر. والسبب الثاني هو أن القاعدة العامة في جرائم الحدود والقصاص هي أن عقوبتها تقتصر على الفاعل، لا على الفاعل. وفي جرائم الحدود والقصاص لا يتلقى الجاني الأصلي عقوبة القصاص، بل يعتبر مرتكباً لجريمة تعزيرية ويحدد القاضي العقوبة لها.

ثالثا: مستقبل الأقليات والوحدة الوطنية في العراق

– أدت النزاعات الحزبية (2003–2014)، وظهور داعش (2014–2018)، وتغلغل العنصرية، والتدخلات الإقليمية والدولية إلى هجرة الأقليات الدينية والعرقية من العراق. هذا يهدد التركيبة السكانية المتنوعة للعراق، وقد يؤدي إلى انعزال أو تلاشي التنوع العرقي الذي ميز البلاد[3].

– تؤدي سياسات الإرهاب والتمييز والإقصاء والتهميش والتهجير التي تعرضت لها الأقليات بعد عام 2003 إلى تهديد وجودها المستقبلي، سواء بالتهجير أو العزل. هذا قد

1- الأسدي، عبد الجليل عبد كاظم. (2019). الجزاء في جريمة إثارة الفتنة الطائفية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج12، ع41، ص322.

2- منتصر سعيد حمودة الارهاب – دراسة فقهية في التشريع الجنائي الاسلامي دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية 2008، ص 53.

3- فتح جعفر صادق، مصدر سبق ذكره ص540.

يؤدي إلى عزل الأقليات في جيوب محددة، مما يقلل التفاعل ويزيد التعصب على حساب الهوية الوطنية الجامعة، ويحوّل هوية العراق المتنوعة تاريخيًا نحو هوية مهيمنة.

– يزداد الاهتمام الدولي بضرورة الحفاظ على هوية الأقليات العراقية وحرية تعبيرها ضمن هوية وطنية شاملة، مما يجعل مستقبل هذه الأقليات حاسمًا للحفاظ على الهوية الجامعة للعراق. ورغم ذلك، هناك مخاوف من استمرار محاولات الجهات الطائفية والعرقية استغلال هذه الظروف لتحقيق مكاسب على حساب حقوق الأقليات، مما قد يؤدي إلى عجز العراق عن السيطرة على كامل أراضيه، مع استمرار نفوذ الولايات المتحدة والدول المجاورة في توجيه مسار الصراع[1].

– سيكون لـلعوامل المجتمعية وسلوك الأقليات الأثر الأكبر على مستقبلها في العراق. يعتمد ذلك على مدى قوة الهوية الوطنية لدى الأفراد مقارنة بهوياتهم الفرعية (الدينية أو الطائفية). يمكن للمنظمات غير الحكومية بناء جسور بين مكونات الشعب عبر حملات توعية ضد الانقسامات. في المقابل، قد تلعب بعض الجهات غير الحكومية دورًا تخريبيًا مع الميليشيات، مما يؤدي إلى استمرار دورات العنف.

– قد تستمر سلسلة الفاعلين من خارج العراق، موجهين سياساتهم الإقليمية، وانعكاسًا لصراعاتهم وحروبهم بالوكالة على أرضه. وقد يفرضون نفوذهم عبر سياسات الهوية، بدعم فئة معينة، دينية كانت أم طائفية أم عرقية، وتشجيعها على التمرد والعصيان. وقد يضغطون أيضًا على الحكومة أو القوى التي تمثل الأغلبية، بممارسة الإرهاب المجتمعي أو الأمني أو الاقتصادي ضد الأقليات، بهدف السيطرة الكاملة على موارد العراق أو منعه من الاستقرار والنهوض، بما يخدم مصالح وأجندات الولايات المتحدة ودول الجوار. وهنا يبرز دور رؤية القيادة، إيجابية كانت أم سلبية، في العراق، إذ ستحفز مكونات الشعب العراقي نحو الوحدة الوطنية أو تبني ألقاب وولاءات غير الوطن الواحد[2].

1- علي خليفة الكواري وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، آيار 2000.

2- عبد الرزاق الفالح: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

نتائج البحث

1) تُعدّ مسألة الوحدة الوطنية العراقية من أعقد المشكلات منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة.
2) راجع ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية والقضائية، التي يُفترض بها تطبيق الدستور، نتيجة للفساد المستشري وضعف الأداء، مما يقلل من فعالية الدستور في حماية الوحدة.
3) أن الصراعات الحزبية والطائفية، وتغلغل الممارسات العنصرية، إلى تجاوزات دستورية وتأويلات تخدم مصالح ضيقة، مما أضعف دور الدستور كضامن للوحدة الوطنية وعمق الانقسامات.
4) وإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن التفاعل والتواصل المستمر بين جميع أفراد المجتمع الوطني، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة للجميع، إلا أن هذا وحده لا يكفي لبلورة مجتمع وطني منسجم ما لم يصاحبه أو يتبعه شعور بالانتماء إلى المجتمع الوطني ككل.

توصيات البحث

1) دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل على بناء الجسور بين مكونات الشعب وتعزيز التعايش سلمي والمواطنة.
2) يجب على جميع الأطراف السياسية الالتزام الصارم بتطبيق نصوص الدستور بحيادية، دون تأويلات تخدم مصالح ضيقة.
3) لضمان تطبيق الدستور بشكل عادل وفعال، من الضروري تقوية استقلالية القضاء وتفعيل دوره كحامٍ للدستور وحقوق المواطنين.
4) يجب على المناهج التعليمية ووسائل الإعلام التركيز على تعزيز الهوية الوطنية الجامعة وقيم المواطنة، وتشجيع الانتماء للعراق ككل فوق الانتماءات الفرعية.

قائمة المراجع والمصادر

1. اردلان، نور الدين محمود، (2008)، احكام الجرائم الماسة بأمن الدولة في القانون والشريعة الاسلامية – دراسة مقارنة منظمة نشر الثقافة القانونية للطباعة والنشر (p.c) كردستان العراق.
2. الأسدي، عبد الجليل عبد كاظم. (2019). الجزاء في جريمة إثارة الفتنة الطائفية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج12، ع41.
3. إلياس، ضاري رشيد، (2004)، الحرب على العراق: الأهداف والنتائج وأهمية الوحدة الوطنية مطبعة المستقبل، بيروت، لبنان.
4. البغدادي، عبد السلام إبراهيم، (1993)، الوحدة الوطنية ومشكلات الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
5. البغدادي، عز الدين محمد، (2017)، دفع الصولة عن نظرية الدولة، مطبعة شارع المتنبي، ط1، 2017، بغداد، العراق.
6. تقرير الشرق الأوسط رقم (19) السياق القانوني السياسي دورية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ملف العدد (298)، كانون الأول 2003، ص 154 وفي: صلاح النصراوي: العراق الجديد نحو مزيد من الواقعية – الانتخابات العراقية وتحديات بناء الدولة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (263) كانون الثاني 2006.
7. جابر، سامية محمد (2012)، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعارف الجامعية، ط1، 2012 الإسكندرية، مصر.
8. حمد عودة الجبور، الجرائم الواقعة على أمن الدولة وجرائم الإرهاب، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2009.
9. زهير، كاظم عبود خطوات تعزز المصالحة الوطنية والسلام الأهلي في العراق جريدة الاتحاد الانترنيت: http://www.alitthad.com/index.php?
10. صادق، فتح جعفر مداخل تحقيق الوحدة الوطنية، مجلة الجامعة العراقية، العدد51، ج3، س537.
11. علي خليفة الكواري وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، آجار 2000.
12. الفالح، عبد الرزاق،(2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
13. فكرت، نامق عبد الفتاح، (2009)، دور الجامعات في تعزيز الوحدة الوطنية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث في كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، ص 3.

14. فياض، عامر حسن وعلي عباس مراد، (2009)، مدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث، ج 1، مطبعة وزارة التعليم العالي بغداد.

15. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969.

16. منتصر، سعيد حمودة، الارهاب – دراسة فقهية في التشريع الجنائي الاسلامي دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية 2008.

17. مهدي، عبير سهام، (2011)، التعايش السلمي ودوره في تعزيز الوحدة الوطنية مؤتمر التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل كلية العلوم السياسية والاجتماعية جامعة السليمانية. السليمانية العراق. 4 – 5 نسان 2011.

18. مهدي، عبير سهام، (2011)، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية: العراق أنموذجا. حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، مج4، ع7.

19. ناجي، عزو محمد عبد القادر، (2009)، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث، ج ١، الحوار المتمدن، العدد (2609)، 7/4/2009 www.ahewar.org/ar/show.art.asp?aid=169057

20. نوري، إسراء علاء الدين، (2019)، الوحدة الوطنية والتعايش السلمي في العراق بعد عام 2003.مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مج 12، ع42.

21. الهاشمي، عبد الأمير علي، مفهوم المصالحة عند المالكي والهاشمي الانترنيت:

22. هوشيار، مظفر علي أمين، الدستور العراقي وتعزيز الوحدة الوطنية رؤية واقعية لتجاوز الخلافات، بحث منشور على الإنترنت بتاريخ 2/2/2025.

23. http://www.iraker.dk/index.php?option-com-content&lask=view&id-5385&Itemid-2

24. أحمد محمد الكبيسي الوحدة الوطنية مفاهيمها وإبعادها www.almethaq.info